

حوار مونترال.. هل فرض وجهة النظر الأميركية لحل الأزمة الليبية

وتضمنت التوصية الرابعة مقترحا أميركيا واضحا وافق عليه الأوروبيون بخصوص نقل مؤسسات السلطتين البرلمانية والتنفيذية المؤسسات السيادية إلى مدينة سرت التي يراد لها أن تكون منطقة منزوعة السلاح وتخضع للتأمين بواسطة شرطة مدنية من شرق وغرب البلاد.

وهذا يعني تحرير القرار السياسي والمالي والاقتصادي والأمني من برائن الميليشيات، غير أن هذه النقطة لا تزال مثار جدل وخاصة من الجيش الوطني والقوى الموالية له، التي تعتبر أن خروج قواته من المنطقة يعني فتحها أمام الاحتلال التركي ومرتزقة وميليشيات مصراة، بما يمثل ذلك من خطر على الهلال النفطي وشرق البلاد وصولا إلى المساس من الأمن القومي المصري الذي قاله الرئيس عبدالفتاح السيسي إن "منطقة الجفرة سرت تمثل خطا أحمر بالنسبة له".

وتعد التوصية الخامسة أكثر لفتا للانتباه حيث تطرح الاتجاه نحو المصالحة الوطنية وتفعيل قانون العفو العام وإطلاق سراح السجناء السياسيين وإنهاء ظاهرة الاحتجاز القسري وإعادة المبعدين والنازحين وجبر الضرر دون إسقاط الحق الشخصي في التقاضي.

المرحلة التمهيدية للحل الشامل ستعقد الطريق لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في موعد لا تتجاوز 18 شهرا

ويشير هذا الأمر إلى اتفاق دولي وإقليمي على إجماع أنصار النظام السابق في العملية السياسية في تأكيد على ما قالته رئيسة البعثة الأممية بالإنابة ستيفاني ويليامز من اتفاق استبعاد أنصار القذافي من اتفاق الصخيرات ذات غفرة حقيقية نظرا لما يمثلونه من قوة على الأرض.

كما أن تفعيل العفو العام سيضمحل الميليشيات المسلحة التي ارتكبت جرائم فظيعة منذ 2011، وأمر الحرب المتورطين في تدمير المدن وقتل المدنيين ونهب الشرفات ودعم الإرهاب، وهو ما يسعي إليه قادة الميليشيات والجماعات الإرهابية المتدثرة بغطاء العمل السياسي والحراك الثوري تحت شعارات فبراي.

وهو نتاج لجهود مضنية في الحوار والاستماع إلى مختلف الأطراف داخل ليبيا وخارجها، ومحاولات البحث عن مقاربة واقعية للحل السياسي، رغم محاولات الإغراق الحاصلة، لكن بالنظر إلى الخطوط العريضة يمكن القول إنه أفضل ما تم التوصل إليه حتى اللحظة من حيث النظرة الشمولية للأزمة التي تعرفها البلاد منذ العام 2011.

وقد رحبت ويليامز، بنتائج الاجتماع الذي جاء في "نقطة تحول حاسمة في مسعى طويل بحثا عن حل شامل للأزمة الليبية" كما أشادت الولايات المتحدة بالمشاورات، التي جرت بين 7 و9 سبتمبر الجاري في مونترال تحت رعاية مركز الحوار الإنساني وبحضور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

ويرى مراقبون أن حماس البعثة الأممية وواشنطن والعواصم المرتبطة بخياراتها لنتائج اجتماعات مونترال كان واضحا بعكس موقفها من مشاورات بوزنيقة التي كانت ذات منحى إجرائي لتحصيل توافقات على تقاسم مناصب سيادية.



الحل رهين توافقات الضرورة

الحبيب الأسود

تونس - بينما كانت الأضواء مسلطة على اجتماعات "بوزنيقة" المغربية، برزت اجتماعات أخرى تشاورية حول الأزمة الليبية تنعقد في بلدة مونترال على ضفاف الساحل الشمالي الشرقي لبحيرة جنيف غرب سويسرا، دون أي اهتمام إعلامي، ودون جدل واسع حول المنتظر منها.

ولكن اللافت أن البيان الختامي الصادر عن "حوار مونترال" أكد أنها الأكثر تأثيرا في مسارات البحث عن الحل السياسي، خصوصا بالنظر إلى التوصيات الصادرة عنها والتي تترجم وجهة النظر الأممية والأميركية.

واعتبر البيان أن "المرحلة التمهيدية للحل الشامل" مهلة زمنية لإعداد الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في موعد لا تتجاوز 18 شهرا وعلى أساس قاعدة دستورية متفق عليها.

وأوصى المجتمعون بإعادة هيكلة السلطة التنفيذية لتشكّل من مجلس رئاسي من رئيس ونائبين ومن حكومة وحدة وطنية تكون مستقلة عنه، واختيار أعضاء المجلس الرئاسي ورئيس الحكومة في إطار أعمال لجنة الحوار السياسي الليبي، ويكلف الأخير بتشكيل حكومة وحدة وطنية تراعي وحدة ليبيا وتنوعها الجغرافي والسياسي والاجتماعي، ويتركها لنيل الثقة.

ولعل أبرز ما يمكن التوقف عنه في هذه التوصيات، يمكن تلخيصها في خمسة محاور أساسية، الأولى، تتمثل في تجاوز ما اقترحه رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج في أغسطس الماضي وأعاد الإشارة إليه وزير خارجيته محمد سيالة من تنظيم الانتخابات في مارس 2021، وتبني فكرة استبعاد الموعد الانتخابي لمدة عام ونصف العام، وفق ما نص عليه إعلان القاهرة، ما يعني أنها لن تنتظم إلا في العام 2022.

أما النقطة الثانية فتتمثل في تبني ما جاء في مبادرة رئيس مجلس النواب عقيلة صالح وإعلان القاهرة من تشكيل مجلس رئاسي جديد يتكون من رئيس ونائبين اثنين، ما يعني وجود اتفاق إقليمي ودولي على الإطاحة بالمجلس الرئاسي الحالي الذي فقد شرعيته بانتهاء مدة ولايته المقررة ضمن اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015.

وهذا المقترح سيتم بموجبه تفكيك تركيبته الأصلية التي تمنحه شرعية القرارات الصادرة عنه بعد انسحاب عضوين، هما موسى الكوني وفيتي المجري وتجميد عضوين آخرين هما عمر الأسود وعلي القطراني، وفنسله في الحصول على تزكية مجلس النواب لحكومته التي لا تزال منذ 2016 تعتمد على التفويض للمناصب الوزارية، مع عجزها عن تنفيذ مهامها.

وبالنسبة للتوصية الثالثة فدعت إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية على أنقاض حكومتها السراج والمؤقتة، وهو ما يتجاوز مع ما ورد في مخرجات مؤتمر برلين وإعلان القاهرة الذي نص على حصول كل إقليم على عدد متناسب من الحقائق الوزارية طبقا لعدد السكان عقب التوافق على أعضاء المجلس الرئاسي الجديد وتسمية رئيس الحكومة.

ويفترض ألا يجمع أي إقليم أكثر من رئاسة للسلطات الثلاث (المجلس الرئاسي - مجلس النواب - مجلس الوزراء) بحيث يحصل إقليم طرابلس على 9 وزارات وإقليم برقة على 7 وزارات وإقليم فزان على 5 وزارات على أن يتم تقسيم الوزارات الست السيادية على الأقاليم الثلاثة بشكل متساو مع تعيين نائبين لكل وزير من الإقليمين الآخرين.

عجز دولي أمام غضب الطبيعة.. القادم أسوأ

كوكب الأرض مقبل على تسجيل أكبر درجات حرارة على الإطلاق



توثيق لحظة نادرة لارتفاع حرارة الأرض

والعائلة الكيميائية المدرجة تحتها في مرفقات نص بروتوكول مونترال يتطلب السيطرة على ما يقرب من مئة من المواد الكيميائية في عدة فئات.

وتحدّد المعاهدة لكل مجموعة من هذه المواد جدولاً زمنياً للتخلص التدريجي من إنتاجها واستهلاكها، وذلك بهدف القضاء عليها في نهاية المطاف تماماً، ولكن الأمر يحتاج إلى تمويل ضخمة قد لا تستطيع الدول توفيرها في ظل الركود العالمي وأزمة كورونا.

وكذلك على ذلك، نكر تقرير اللجنة تحولات الطاقة الأربعة أن التخلص من الانبعاثات نهائياً بحلول منتصف القرن الحالي سيكلف استثمارات إضافية تقدر ما بين تريليون وتريليوني دولار سنوياً، أي ما يعادل بين واحد في المئة و1.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وفي حالة تحقيق ذلك، وهذا ما يامله المختصون والعلماء بالفعل، سيكون الانخفاض في مستويات المعيشة بحلول عام 2050 بالدول المتقدمة والنامية عند ما يصل لأقل من 0.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ولكن التساؤل الأبرز في ضوء ذلك هو هل أن الحكومات قادرة على ذلك؟

ويرى خبراء لجنة تحول الطاقة أنه ستكون هناك حاجة لإدخال تحسينات كبيرة على صعيد كفاءة الطاقة، إذ سيتم رفع الإمدادات العالمية السنوية من الكهرباء بأربعة أو خمسة أمثالها لتصل إلى ما بين 90 ألفا و115 ألف تسيراوط ساعة، وسيحتاج المعدل السنوي لطاقة الرياح والطاقة الشمسية لأن يكون ستة أمثال الزيادة التي تحققت في العام الماضي.

والصين لديها المصادر والتكنولوجيا التي تجعلها اقتصادا غنيا ومتطورا وخاليا من انبعاثات الكربون بحلول 2050. وقالت اللجنة إنه يتعين أن تكون جميع الدول النامية قادرة على الوصول إلى مستوى القضاء الكامل على الانبعاثات بحلول 2060 على أقصى تقدير، لكنها ستحتاج استثمار تنمية لجذب مستثمري الطاقة النظيفة بالقطاع الخاص.

وما يزيد من تعقيد التوصل إلى حلول جماعية هو تأجيل قمة المناخ التي كان من المقرر أن تنظمها الأمم المتحدة بمدينة غلاسكو بـاسكتلندا في نوفمبر المقبل، بسبب وباء كورونا، الذي يعتبر أحد العراقيل التي لم يكن يتوقعها الخبراء أمام هذه القمة المصرية لمواجهة الاحتباس الحراري، والذين حذروا في السابق من أن الطريق إلى الأمان المناخي مليء بالمخاطر.

ويشكل هذا المؤتمر المتحور حول التنوع الحيوي فرصا لآلاف من الأطراف الفاعلة في حفظ الطبيعة من حكومات ومنظمات غير حكومية وخبراء، لتحديد أولويات ومباشرة تحركات جديدة لحماية الأنظمة البيئية التي يعرضها الإنسان للخطر مع أنها أساسية لاستمراره.

ويذكرنا شعار هذا العام "الأوزون من أجل الحياة"، بأن الأوزون ليس مهما للحياة على الأرض فحسب، بل يجب علينا الاستمرار في حماية هذه الطبقة للأجيال القادمة، وبالتالي فإن المسألة قد ترتقي إلى قضايا الأمن القومي كونها أحد أبرز الأساسيات المؤثرة في حياة السكان والدول ووضع استراتيجيات قوامها الاستمرارية.



أنطونيو غوتيريش

على قادة العالم اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن المناخ

وكانت الاستجابة العالمية حاسمة في العام 1985 حين تبنت حكومات العالم اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، بموجب بروتوكول مونترال لاتفاقية، وعلت الحكومات والعلماء والصناعة معا على التخلص من 99 في المئة من جميع المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وأوضحت الأمم المتحدة أنه وبفضل بروتوكول مونترال، تلتم طبقة الأوزون ومن المتوقع أن تعود إلى قيم ما قبل 1980 بحلول منتصف القرن. ودعما للبروتوكول، سيعمل تعديل كيغالي، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2019، على الحد من مركبات الكربون الهيدروفلورية، والغازات الدفيئة ذات الإمكانيات القوية في إحداث الاحترار المناخي والإضرار بالبيئة.

لا حلول جذرية

لم تكن أزمة فايرس كورونا، بعيدة عن اليوم العالمي، حيث جلبت هذه الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، وابتات رسالة معاهدات الأوزون للعمل معا في وثام وللصالح العام أكثر أهمية من أي وقت مضى. وكتب غوتيريش في تغريدة عبر حسابه على تويتر يقول إن حرائق الغابات المدمرة والعواصف والفيضانات تستمر في ترك آثار الموت والدمار في جميع أنحاء العالم.

وقد دفع التأكيد العلمي لاستنفاد طبقة الأوزون المجتمع الدولي إلى إنشاء آلية للتعاون لاتخاذ إجراءات لحماية طبقة الأوزون، حيث تم إضفاء الطابع الرسمي على ذلك في اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون التي اعتمدها ووقع عليها 28 بلدا في 22 مارس 1985. وفي سبتمبر 1987 أدى ذلك إلى صياغة بروتوكول مونترال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

ويعتبر الهدف الرئيسي لبروتوكول مونترال هو حماية طبقة الأوزون عبر اتخاذ تدابير لمراقبة الإنتاج العالمي واستهلاكه الإجمالي للمواد المستنفدة للأوزون، مع الإبقاء على الهدف النهائي المتمثل في القضاء على هذه المواد عن طريق تطوير المعارف العلمية والتكنولوجية البديلة.

كما يتمتع بروتوكول مونترال حول عدة مجموعات من المواد المستنفدة للأوزون، والتي تم تصنيفها إلى مجموعات من المواد الكيميائية وفقا

للحل، لكن ليس في وسعها حل المشكلة بالكامل، ما يجعل هامش المناورة ضيقا للغاية لإسبما وأن النظام الغذائي يولد ثلث انبعاثات الغازات الدفيئة، كما يؤكد إدواردو كالفو بوينديا، الذي يشارك في رئاسة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

وهذا لا يعكس كل المشكلة، فقد نكرت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية التابعة للأمم المتحدة هذا الأسبوع أن حوض المحيط الأطلسي يشهد موسما قياسيا من الأعاصير، في الوقت الذي يكافح فيه الساحل الغربي للولايات المتحدة لإخماد أكبر حرائق غابات المندلعة حتى الآن، مثلما أنهى نصف الكرة الشمالي موجة حرائق تاريخية.

وبينما أكدت المنظمة أن درجات الحرارة خلال الفترة من يونيو وحتى أغسطس سجلت رقما قياسيا جديدا خلال الصيف في نصف الكرة الشمالي، أفادت إحصاءات أميركية بأن درجة الحرارة العالمية في الفترة نفسها ارتفعت بمقدار 0.92 درجة أعلى من متوسط ما شهده القرن الـ20، مما يجعلها ثالث أكثر الفترات حرارة على الإطلاق.

ويصادف يوم 16 سبتمبر، اليوم العالمي لحفظ طبقة الأوزون، والتي وصفها الأمم المتحدة بـ"الدرع الهش"، وقالت عبر موقعها الرسمي إن "طبقة الأوزون هي درع هش من الغاز يحمي الأرض من الجزء الضار من أشعة الشمس، مما يساعد على الحفاظ على الحياة على كوكب الأرض".

يدخل كوكب الأرض مع استمرار التحذيرات من عواقب التغييرات المناخية التي يخلفها الإنسان بسبب سياساته المدمرة، بشكل فعلي في حالة طوارئ. ومع تواصل تقاعس المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة، في وضع أسس مستدامة لمواجهة هذه المشكلة الوجودية، يعتقد مراقبون والمختصون أن القادم أسوأ، وهو ما سيجعل الناس في "سجن كبير" سيصعب على أي كائن الفرار منه دون حل جماعي.

واشنطن - احتفل العالم الأربعة بمرور 35 عاما على اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وقد أشارت الأمم المتحدة تعليقاً على هذه الذكرى السنوية إلى أن الحياة لن تكون على الأرض ممكنة دون ضوء الشمس، ولكن الطاقة المنبعثة من الشمس ستكون أكثر من اللازم لتزدهر الحياة على الأرض لولا طبقة الأوزون.

ولا تتوانى الأمم المتحدة والمنظمات المدافعة عن البيئة في رشق الحكومات بسبل من الاتهامات لتراخيها في معالجة الأمر لأن بيدها الحل والربط، كما يؤكد المختصون والمهتمون بالحفاظ على سلامة الطبيعة وسكان الأرض، ومن بينهم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الذي دعا قادة العالم إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن المناخ.

ولكن هل هذه الدعوات كافية لجعل الحكومات تضع سياسات ثابتة تتناغم مع ما يحدث اليوم، خاصة مع عدم تمسك بعض الدول بالتزاماتها وذلك في ظل المخاوف من ارتفاع حرارة الأرض والتي كان من أبرز انعكاساتها توسع نطاق الحرائق، حيث تلتهم أجزاء واسعة من الغابات والطبقة النباتية التي تعتبر محاررا لإحلال عملية التوازن البيئي.

هوامش ضيقة

حتى اليوم ترفض دول من أهمها الولايات المتحدة التوقيع على اتفاقيات تتعلق بالمناخ ولعل من أهمها اتفاقية باريس، حيث تشكل انسحاب واشنطن العام الماضي من الاتفاقية خيبة أمل كبيرة، فقد أبدى الاتحاد الأوروبي استياءه من الخطوة، التي تندرج في إطار استراتيجية أوسع يتبناها الرئيس دونالد ترامب للحد من الروتين المقيد لقطاع الصناعة الأميركي.

ويعتقد فريق من الخبراء الأميين المعنيين بشؤون المناخ أن الضغوط تزداد على الأراضي وتشكل بدورها جزءا من

كيف يساهم التغير المناخي في تهديد حرائق الغابات؟



خطة أوروبية لمواجهة آثار التغيرات المناخية على الاقتصاد